## شاب قتل صديقه وأخفى الجثة بالتعاون مع أمه وعمه

محمد منار حميجو

يبدو أن تعاطي المخدرات لا يؤدي بصاحبه إلى الأمراض والسجن وأحياناً إلى الجنون بل للقتل نصيب أيضاً من كل ما تم ذكره وما حدث في ريف دمشق من ارتكاب أحد الشباب لجريمة قتل بسبب هذا السم القاتل لأكبر دليل على ذلك.

القاتل لم يورط نفسه فقط بل قاد أمه وعمه إلى التورط بشكل مباشر لو كان مستوى التورط هو إخفاء للجثة «بحسب مصدر في الأمن الجنائي».

وأوضح المصدر لـ«الوطن» أن القاتل وعمره ١٧ سنة أقدم على قتل صديقه بعد خلاف على تعاطي المخدرات وأن أمه وعمه أخفيا الجثة في منطقة الكباس في ريف دمشق، موضحاً أن أم الشاب القاتل أدخلت ابنها المشفى باسم مستعار كي لا يتم كشفه بعدما أصيب بيده.

وأضاف المصدر: بعد التحقيق مع القاتل أكد أن يده مجروحة رغم أنه تم تجبيسها وبعد التدقيق في الموضوع تبين أن اليد المجروحة لا يمكن أن تجبس وهذا ما أكده أطباء المجتهد بعدما تم نقله إليه للتأكد من الموضوع.

وبين المصدر أنه بعد التحقيق في الموضوع تبين أن هناك جريمة قتل وأن القاتل لف الجثة «ببطانية» وتم رميها في منطقة الكباس بالتعاون مع أمه وعمه، معتبراً أن الأم لا حول لها ولا قوة كان هدفها مساعدة ابنها لكيلا يتم كشفه.

وبين المصدر أن هناك الكثير من الشباب ما بين أعمار ١٧ إلى ١٨ سنة يتعاطون المخدرات ويرتكبون جرائم سرقة، معتبراً أن هذا الموضوع خطر لما فيه من انعكاسات سلبية على المجتمع ولأن الشباب هم عمود هذا المجتمع.

وفي الغضون كشف المصدر أنه تم ضبط العصابة التي كانت تسرق السيارات العمومية وخصوصاً من نوع «سابا» لافتاً إلى أن عددهم نحو ثلاثة أشخاص ويتم التحقيق حالياً للقبض على أفراد العصابة الآخرين.

ولفت المصدر إلى خطورة ارتكاب الجرائم من شباب أعمارهم ما زالت صغيرة ولا سيما فيما يتعلق بالسرقة وتعاطي وترويج المخدرات وحتى القتل.

### زيادة عدد المسنين الذين «تتركهم» عائلاتهم في «دور المسنين»

# ميداني لـ«الوطن»: تزايد عدد المتسولين المسنين و«المشردين».. وكثيرون تخلت عائلاتهم عنهم

راما محمد

أكدت مديرة دائرة الخدمات الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ميساء ميداني زيادة الإقبال على التسجيل في دور المسنين خلال سنوات الحرب، معيدة ذلك إلى سفر الكثير من الأسر الشابة إلى خارج البلاد وترك ذويهم من المسنين.

وبينت ميداني في حديثها مع «الوطن» أن تأمين الأدوية أصبح عبئاً على الأسر بسبب الوضع المعيشي وفقدان المعيل خاصة مع ارتفاع نفقات خدمات المسن من دواء ومستلزمات يومية، وما يدل على ذلك أن بعض حاجيات المسنين أصبحت على قائمة المواد الإغاثية المقدمة، إلى جانب أن المسن من الممكن أن يكون بحاجة لرعاية يومية التي من الممكن أن تكون غير متوفرة.

وأشارت ميداني إلى ظهور حالات جديدة في المجتمع لم تكن موجودة قبل الحرب، ألا وهي المسنون المشردون في الشوارع، كاشفةً عن تواصل بعض المشافي مع الوزارة في حالات كثيرة لأخذ المسن من المشفى بعد تخلي عائلته عنه، مبينةً أن بعض الحالات تأخذ من الشارع، ما شكل ضغطاً على الدور.

وأوضحت أن للوزارة داراً واحدة لرعاية المسنين وهي دار الكرامة التابعة لمحافظة دمشق، إلا أن الوزارة ومع زيادة الضغط خصصت قسماً للمسنين والمسنات في الدار الخاص بالمتسولين والمشردين في الكسوة، موضحة أن القسم جرى تجهيزه بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين التي قدمت صيانة كاملة له، وهناك مفاوضات لعقد شراكة مع إحدى الجمعيات لإدارته كونه سيتحول لدار فعلياً، مع احتفاظ الوزارة بالإشراف الإداري عليه إلا أن إشراف الخدمات والتطوع يكون من الجمعية، مؤكدةً تزايد حالات التسول من المسنين.

ولفتت ميداني إلى ضرورة التمييز بين المسن المتسول والمتشرد، فالأول في بعض الأحيان من الممكن أن يكون مسناً يؤمن لقمة العيش لأطفال من عائلته بعد فقدان المعيل من خلال امتهان التسول، على حين أن الأخير ليس له أحد لرعايته، مشيرةً إلى أنه وقبل سنوات الحرب كان هناك رفض كبير من قبل معظم المناطق بدخول المسن لدار مسنين، ومن الممكن أن يكون المسن يحتاج إلى خدمات ورعاية منزلية وأدوية لكن ليس كدار، مضيفةً: افتتحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل الحرب دار مسنين بحماة ولكن لم يتقدم أحد للتسجيل به ما دفع الوزارة لتغيير هدفه الوظيفي لدار نهاري أو نادٍ لرعاية المسنين خلال فترة النهار.

وكشفت ميداني عن رفع مسودة لمجموعة قوانين مقترحة تضمنت قانوناً يسمح بإنشاء دور مسنين بأي شكل وتتبع للقطاع الخاص، موضحةً أن القانون لا يسمح بإنشاء دور خاصة لمسنين أو أيتام بل تتبع لجمعيات، مشيرةً إلى أن مسؤولية الوزارة عن الجمعيات تعني أن الوزارة مسؤولة عن الدور بشكل رئيسي وبالتالي فأي شكوى ترد الوزارة تعالجها، لافتةً إلى وجود رؤية للوزارة بوجود نواد؛ كون بعض الطبقات في المجتمع قادرة على الدفع ليكون المسن موجوداً في منتجع صحي أو مشفى صحي بشكل دار مسنين ولكن من غير المعروف ما إذا سيكون ضمن اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة، منوهةً بوجود قانون ينص على إحداث دور المسنين تكون تابعة للمحافظات.

وكشفت ميداني عن تنفيذ مسح خلال هذه الفترة على ثلاثة مستويات بثلاث استمارات تتوزع على مجموعات بؤرية للتعرف على آراء المسنين واستمارات للعاملين في الدور للتعرف على احتياجاتهم والصعوبات التي تواجه عملهم ومهاراتهم والاستمارات الأخيرة لعائلات لديها مسن، موضحةً أنه من الممكن تنفيذ المسح داخل الدور، مشيرةً إلى أنه وخلال فترة قريبة ستصدر نتائج المسح وبناء عليها سيجري وضع خطة تنفيذية لرعاية المسنين تعنى بأفكار جديدة كإدخال مبدأ «التشيخ النشط»؛ لتمكين المسنين كون لديهم طاقات وخبرات يجب الاستفادة منها، إلى جانب تطوير خدمات الصحة وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة لهم ولا يوجد حاجة للتعليم والتدريب المهني، مضيفةً: نحن بعد الحرب بحاجة لبناء خبرات الآخرين وبالتالي سيكون للتشيخ النشط حيز كبير في ذلك.

وبينت أنه ومن خلال المسح جرى ملاحظة أن القطاع الخاص ليس له أي دور في رعاية المسنين، منوهةً بإمكانية أن تتضمن مخرجات المسح توصية باستثمار القطاع الخاص في هذا المجال كون البلاد مطروحة للاستثمار في جميع المجالات وقد يكون هذا المجال إحداها.

وكشفت ميداني عن وجود ٢٣ جمعية موزعة على عشر محافظات تعمل بشكل أساسي في مجال المسنين كأهداف والبعض لديها دور أو يقدم الخدمات للمسنين في المنازل، مشيرةً إلى وجود جمعيات أخرى تستهدف الأسر بجميع فئاتها بما فيها المسنين، مؤكدةً أن بعض الجمعيات خرج عن الخدمة أو غير نشط حالياً، كاشفةً عن وجود ٥٤٠٠ مسن يستفيد من خدمات دور المسنين سواء بالإقامة داخلية أم الخارجية من خلال تقديم الخدمات في المنازل.

ولفتت ميداني إلى أن أجور الرعاية والإقامة في دور المسنين كانت منطقية قبل الحرب لكن حالياً وبسبب تغيير الأسعار ارتفعت بما يتناسب مع أسعار المستلزمات، مضيفةً: نحن نسمع بأنها أسعار مرتفعة ولكن كمتوسط فهي منطقية لتغطية نفقات مسن، مبينةً أنه ولكل دار جزء يغطيه بالمجان أي يحدد نسبة من الخدمات التي يقدمها بالمجان لحالات فقيرة قبلت لديهم وتغطية نفقاتها تكون من خلال موارده الخاصة، مؤكدةً عدم القدرة على تحديد حد أدنى أو أعلى لأجور الإقامة بسبب التفاوت بين الأسعار، منوهةً بأنه وفي بعض الأحيان يكون هناك حالات يجري كفالتها من جمعية أو محسن في الدار، إلى جانب إمكانية أن يكون هناك تخفيض للأجور من خلال اللجوء للوزارة وتقديم طلب التماس يتضمن عدم قدرة المسن على تحمل النفقات، ليجري مراسلة الجمعية والنظر في الطلب، منوهةً بأن الأمر لا يتعدى أن يكون طلباً كون موارد الجمعية لا سلطة للوزارة عليها.

> أجور الرعاية في دور المسنين «مرتفعة» لكن منطقية مع ارتفاع الأسعار العام

### كلام رسمي جداً

## المواصلات الطرقية توضح أسباب عدم صرف بدلات الاستملاك

إشارة إلى الشكوى الخاصة بصرف بدلات الاستملاك التي نشرت في صحيفة «الوطن» تاريخ ١٥/٤/٢٠١٩ بالعدد /٣١٣٢/ نبين ما يلي:

تم استملاك منطقة بلوزة العقارية كمنطقة غير محددة ومحررة بموجب القرار رقم /٧/ لعام ٢٠٠٠ لصالح تحسين طريق /مرقبة- القمصية/ وتم صرف أكثر من /٢٠٠/ مئتي معاملة (منشآت+ أشجار) لمنطقة بلوزة العقارية كما تم صرف أكثر من /١٠٠/ مئة معاملة (أرض- أشجار- منشآت) للمناطق العقارية المستملكة المحددة والمحررة.

لم يتم صرف قيمة الأراضي لمنطقة بلوزة العقارية بسبب عدم تحديدها وتحريرها وعدم وجود مخططات عقارية أو بيانات قيد أو أرقام عقارات وقد تابعنا من ذلك التاريخ وحتى الآن إجراءات التحديد والتحرير لهذه المنطقة فيما يخص الاستملاك وفق الكتب «المرفق صورة عنها» ذوات الأرقام: (٢٦٢/صـ.أ تاريخ ٢١/٢/٢٠٠٧- ١٠٧٤/صـ.أ تاريخ ٣/٩/٢٠١٣- ١٣٢١/ص.أ تاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٣- ٧٦٥/ص.س تاريخ ٤/٤/٢٠١٩).

وبعد انتهاء أعمال التحديد والتحرير المؤقت لمنطقة بلوزة العقارية بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٥ كما هو مبين بكتاب مديرية المصالح العقارية رقم ٣٢٩٢/ط تاريخ ٢٣/٤/٢٠١٩ «المرفق صورة عنه» وبعدها تم فتح الاعتراضات عند القاضي العقاري بالشيخ بدر لأجل توثيق الملكية ومخططات التحديد.

ولضرورة استكمال إجراءات وإنجاز إضبارة الاستملاك من قبلنا قمنا بعدها بطلب الحصول على (بيانات قيد عقارية- بيانات مساحة- مخططات عقارية) لمنطة بلوزة العقارية بموجب كتبنا «المرفق صورة عنها» ذوات الأرقام: (١٦٩٠/صـ. س تاريخ ١٠/٧/٢٠١٨- ١٦٩١/ص.س تاريخ ١٠/٧/٢٠١٨).

وبناء لتلك المتابعة تم موافاتنا من قبل مديرية المصالح العقارية بطرطوس بيانات المساحة والمخططات العقارية كما قمنا باستخراج بيانات القيد بالتنسيق مع المعنيين في دائرة المصالح العقارية بالشيخ بدر.

- كما بينت المصالح العقارية بالشيخ بدر بموجب كتابها بلا رقم تاريخ ٢٥/٤/٢٠١٩ «المرفق صورة عنه» أن تاريخ تثبيت معظم محاضر العقارات كان بعام ٢٠١٦ ولكنه ما زال هناك عدد من محاضر العقارات لم يبت فيها القاضي العقاري حتى هذا التاريخ.

- بالنسبة إلى الإضبارة الاستملاكية لمنطقة بلوزة العقارية تم إرسالها إلى مديرية الاستملاك للمتابعة وإجراء اللازم بموجب كتابنا رقم ٨٨٢/ص.س تاريخ ٢٣/٤/٢٠١٩ «المرفق صورة عنه».

**مدير فرع طرطوس**

**للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية**

**المهندس محمد نديم يوسف**

# ١٤٦ مكتب سيارات في طرطوس ولكل مكتب ٣ مواقف!!

طرطوس- الوطن

رغم كل ما كتب تحولت طرطوس إلى مرآب كبير لسيارات مكاتب بيع السيارات التي تناسلت وتكاثرت بطريقة متصاعدة وأصبح إيجاد ركن لإيقاف سيارة من الأمور المستعصية التي تحتاج لعدة دورات في المكان نفسه للفوز بمكان وخاصة أن المدينة تفتقر لمرآب خاصة وعامة..

لن نتحدث هنا عن صرف البنزين الذي أصبح (عزيزاً) ولا عن التلوث البيئي الناجم عن ذلك ولا حتى عن «الخناقات» العفوية التي تحدث فجأة بل عن الحلول الجذرية لمشكلة ناشئة وقد تتفاقم مع الوقت ولأن المرائب الطابقية لا تزال حلماً عصياً في هذه المدينة السياحية لابد من إيجاد طريقة أخرى لتخفيف هذه المشكلة وأقلها إيقاف تراخيص مكاتب بيع السيارات في المدينة.

مجلس مدينة طرطوس أجاب أكثر من مرة عن نيته نقل هذه المكاتب القائمة إلى خارج المدينة ونحن نعتبر ذلك خطوة في الإطار الصحيح ولكن متى يكون ذلك وما الموانع لتحقيق هذا الهدف؟!

وفي السياق بين رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد خالد زين لـ«الوطن» أنه في الآونة الأخيرة تم لحظ الكثير من الشكاوى من قبل المواطنين سكان مدينة طرطوس بخصوص قيام أصحاب المكاتب ومعارض السيارات بأشغال الملك العام أمام مكاتبهم والمتمثلة بوقوف عدد كبير من السيارات على الأرصفة وفي الساحات القريبة من تلك المكاتب فجاءت توجيهات وزارة الإدارة المحلية بالكتاب رقم /٢٤٨٩/ي/ش/ف تاريخ ٢٠١٨/١٠/٨ المعطوف على كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم /١٢٥٠٠/تاريخ٢٠١٨/٩/١٧ حول مشروع تنظيم مهنة مكاتب ومعارض السيارات في المحافظات من خلال دراسة واقتراح مواقع مخصصة لهذه المهنة خارج المناطق السكنية بغية نقلها إلى هذه المواقع بما يخفف موضوع الازدحام المروري في أماكن وجود هذه المعارض وبما أن مهنة صالات عرض السيارات مع التخزين والصيانة خاضعة لأحكام المرسوم التنظيمي /٢٦٨٠/ لعام ١٩٧٧ حيث يراعي القرار الناظم رقم /٥٣٧٣/ لعام ٢٠٠٠ إقامتها في المناطق الصناعية أو المواقع المخصصة لذلك على المخطط التنظيمي للوحدة الإدارية أو البلدية فقد قام مجلس المدينة عن طريق مديرية الشؤون الفنية بتقديم دراسة للمواقع المتوافرة لديها للاستثمار وقدمت مديرية الشؤون الفنية مذكرة عرض على مجلس المدينة بدورته الأولى العادية لعام /٢٠١٩/ بجلسته رقم /٥/ تاريخ ٢٠١٩/١/١٧ وتم فيها الموافقة على استثمار المقاسم التنظيمية الناتجة عن تعديل الشريط الغربي الأخضر للمنطقة الصناعية والذي تم تعديل تنظيمه وفق قرار وزارة الإسكان والتنمية العمرانية رقم /١٥٦١/تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٧ وفيه تم تعديل شريط الحماية للاستراد الدولي لتنظيم المنطقة الصناعية وجعله /٣٠/م عن حد الاستملاك وتعديل جزء من شريط الحماية إلى مقاسم صناعية وحرفية مع وصلات طرقية لكونها بملكية المدينة.

وأشار زين إلى قيام مديرية الشؤون الفنية معتمدة على إحصائية مقدمة من مديرية المهن والشؤون الصحية تبين فيها عدد المكاتب التي تزاول المهنة في المدينة والبالغ /١٥٢/ مكتباً ومعرضاً بتقديم دراسة موضحة فيها المخططات التفصيلية والتقسيمية للموقع بمساحات المقاسم التنظيمية والبالغة حوالى /٥٠٠٠/ متر مربع والمساحات المتوافرة لمواقف السيارات والمقدرة بحوالي/٢٠٠٠٠/ متر مربع ضمن شريط الحماية الحالي مع وجود طرق تخديمية لهذه المساحات.

وفيما يخص الحلول أشار القاضي إلى أن مجلس المدينة أصدر قراراً برقم/٣٦/ تاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ بالموافقة على الدراسة المقدمة والذي حدد فيه عدد المكاتب بـ/١٤٦/ مكتباً تتراوح مساحاتها بين /٢٠-٥٠/ متراً مربعاً بحيث يكون نصيب كل مكتب أكثر من /٣/ مواقف وبإحالة الموضوع إلى دوائر المدينة المختصة لاستكمال الإجراءات أصولاً بما يخص وضع دراسة نهائية للمشروع وتكلفة تقديرية ليصار بعدها إلى تحديد آلية التنفيذ وكيفية الاستثمار.